هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

تقرير - 2021

التعليم.. الواقع الجديد

جاءت أزمة جائحة كوفيد – 19، لتهز أركان كل ما كان تقليديًا في التعليم والتدريب، وامتد تأثيرها ليطول كل ما يتعلق بصناعة القرار التربوي، ومفاهيم التعلم ومنظومته، والإستراتيجيات المتبعة سواء في المواقف التعليمية، أو المتبعة في بناء وتكوين المعلم وإعداده؛ للتعامل مع المفاجآت المستقبلية.

وجاءت هذه الأزمة الاستثنائية لتظهر تباين قدرات ومرونة النظم التعليمية والتدريبية حول العالم على التعامل معها. ولكن لكل عملة وجهان، فعلى الرغم من التحديات التي صاحبت الجائحة، إلا أنها أدَّت دورًا كبيرًا في التسريع بعمليات التحول في العملية التعليمية والتدريبية، ولم يعد هناك موضعًا مرتبطًا بها مُحَرَّمًا أو عصيًا على النقاش، وباتت الأصوات التي تحث على التطوير والخروج على الأنماط المألوفة هي الأكثر صدىً والأقرب للسماع.

وبرؤية أنَّ المستقبل يبدأ الآن، توثق الهيئة في هذا التقرير أبرز التوقعات والطموحات لتطوير القطاعات التعليمية والتدريبية المختلفة ضمن نطاق الواقع الجديد الذي فرضته الجائحة، سواء أكان على نطاق التعليم المدرسي، أم التعليم الجامعي، أم التدريب المهني، أم المؤهلات، أم الامتحانات والتقييم.

التعليم..الواقع الجديد

التعليم المدرسي

لقد عززت الجائحة المقولةَ التي تشير إلى أنَّ "قوة النظام التعليمي، من قوة وتمكن معلميه"، فمن يتملك المعلم القادر على التكيف والتأقلم الفوري هو مَنْ يستطيع أن يبتكر ويبدع. ولا يتم الحديث هنا عن مجموعة معلمين متميزين في النظام، بل عن غالبية عظمى تحمي النظام التعليمي من الداخل، وتعززه باستجابات مناسبة لكل أمر طارئ. إلا أن هذا الأمر لا يتأتى من فراغ، بل من منظومة سليمة تُعْنَى ببناء وتطوير مهارات المعلمين، ولعل من أهم هذه المهارات القدرة على التطوير الذاتي، والتعاون، والإبداع.

فبالتطوير الذاتي، يضمن المعلمُ بقاءه ضمن دائرة الارتباط المهني بما حوله، فعلى سبيل المثال تفعيل التكنولوجيا المكثف في التعليم في هذه المرحلة قد اقترن بمدى قدرة المعلمين على التكيف السريع، وتفعيل موارد التعلم الذاتي، والتعلم عن طريق التجربة والخطأ الذي يقود إلى التطوير. كما أن المعلمين بتعاونهم مع بعضهم البعض، لديهم القدرة على زيادة فرص النجاح بالتعلم من بعضهم البعض، بشكل يمكنهم من تجاوز التحديات بكافة أنواعها؛ الأمر الذي يرفع فاعلية مجتمعات التعلم المهنية، ويسرّع تطوير ممارسات المعلمين في الفترات الحرجة.

كما يبرز التركيز على مهارة الإبداع بشكل كبير كمتطلب أساسي للتعامل مع معطيات التعليم المستقبلي، فالموقف الافتراضي التعليمي الواحد يشتمل على الكثير من الاعتبارات، والتي يصعب على المعلم ذي النمط التقليدي التعامل معها، ويشمل ذلك مهارات إشراك الطلبة في الأنشطة، ورفع نسبة تفاعلهم، والتعامل مع مبادئ إدارة الموقف التعليمي.

وعلى الرغم من أن الفترات الصعبة تأتي بإغراءاتها المتعلقة بضرورة توحيد الأنماط والاستجابات، حيث إن الأكثر أمنًا، والأسلم والأسرع هو تقديم قوالب موحدة للاستجابة، إلا أنَّ التعليم ضمن جائحة كوفيد – 19، وفَّر أرضيةً صُلْبَةً؛ لتجديد النقاش حول أهمية إعادة النظر في تحرير المعلمين بشكل أكبر، ورفع نسبة استقلاليتهم؛ للخروج بحلول تتميز بالأصالة لكل ما يعترضهم من تحديات. ويُبْنَى هذا النقاش على ما سبقه من ضرورة اختيار المعلم الأكفأ، وتوفير الإعداد الفاعل له، ومن ثم الثقة في مستوى الإعداد المهني للمعلم، وتمكينه من إدارة المواقف التعليمية بالشكل الذي يراه مناسبًا لطلبته، وفي الوقت ذاته تحميله المسئولية من خلال مؤشرات أداء تضمن وصول الطلبة للمستويات المتوقعة والمُقرَّة.

لقد أتاحت الظروف التي وقع فيها التعليم وقت الجائحة الفرصةَ إلى مساءلة فاعلية التنظيمات الحالية للصفوف الدراسية، واليوم الدراسي، والمبنى المدرسي، حيث تزداد التوقعات بأن يكون التعليم المدمج هو الخيار الأمثل، بما ينطوي عليه ذلك الأمر من متطلبات للتعلم خارج نطاق المدرسة، أو حتى تغير طبيعة فترات وأنشطة التعلم داخل المدرسة.

إنَّ الواقع الجديد يتطلب تضمينًا أكبر لمساحات يتعلم فيها الطلبة المهارات، وَيَنْمَوْنَ شخصيًا وأكاديميًا مع بعضهم البعض، ففي فترة الجائحة تم الاعتماد بشكل مكثف على المهارات الذاتية للطلبة في العديد من المواقف التعليمية، في حين أنَّ العديد من الأنظمة تعتمد على المعلم في الأوضاع الاعتيادية؛ لذا وجب أن يُنظر في تصميم اليوم المدرسي، بحيث يتضمن فترات أساسية ومتكررة؛ لتمكين الطلبة من مهارات التقصي والتعلم الذاتي. ولاستكمال المساعي لتحقيق هذه الغاية، فإنه يجب مراجعة المناهج المقررة، وإعادة النظر في معايير الأداء، بحيث يتم مراجعتها بشكل يحرر المعلمين ووقت التعلم.

التعليم الجامعي

لا يُتوقع أن تكون العودة إلى الحرم الجامعي بالصورة الاعتيادية التقليدية، حيث إنَّ مؤسسات التعليم العالي شهدت استجابة أكثر سرعة من بقية قطاعات التعليم والتدريب لمعطيات الجائحة حول العالم، ولعل نضج المتعلمين واستقلالية تعلمهم، قد أسهما في تسريع الاستجابة الفاعلة. إن الأدوات التكنولوجية وبيئات التعليم الافتراضية – والتي لم تكن بالجديدة كليًا على الجامعات – يُتوقع ألا تتراجع استخداماتها حتى في حال انجلاء الجائحة، فمن خلال هذه الأدوات تم ضمان الحفاظ على الاستمرارية الأكاديمية والتشغيلية للجامعات، موفرةً مرونة سواء في الوصول لمصادر التعلم، أو بدائل افتراضية للخبرات التعليمية. ولكن عندما بدأت الجامعات قبل الجائحة بتفعيل الأدوات التكنولوجية، لم يكن غرضها الرئيس إيجاد بدائل للتعليم التقليدي، بقدر ما كان الأساس في تحولها الرقمي في التعليم الجامعي يهدف للوصول إلى العالمية وتحقيق الانتشار؛ الأمر الذي اختلف مع وضع كوفيد – 19، حيث خلت

الجامعات من الطلبة والمعلمين على السواء، في حدث غير مسبوق.

يكثر الحديث في التعليم العالي عن تفعيل أكبر لأدوار الأدوات التكنولوجية، في التدريس، حيث إنه من المتوقع أن يكون التعليم المدمج هو المفضل، إلا أنَّ القلق يتمحور حول اعتماد هذه الأدوات على أنها امتداد لنموذج المحاضرة القديم، بل يجب أن تستخدم التكنولوجيا لإحداث تغيير جذري في بيئة التعلم للطلبة والمعلمين. ولقد أسهمت الجائحة في رفع قيمة التعلم عبر الإنترنت، بصورة تضمن أن التعليم العالي سيزيد من المكون الرقمي في برامجه المستقبلية.

ويُعتقد بأن قيادة وحوكمة الجامعات ستكون بحاجة إلى التغيير كذلك، وذلك للتعامل مع التحديات المالية المتوقعة، بما يراعي استبقاء وتطوير الموارد البشرية، وتبني سياسات مخاطر أكثر دقة وصرامة، وتزايد الضغط حول تحديد الأولوية ما بين التدريس والبحث، وإجراء التحسينات التدريجية، وإجراء التصويبات، إضافة إلى التعامل مع القضايا التشغيلية على المدى القصير، وإعادة النظر في الأهداف على المدى المتوسط والبعيد؛ الأمر الذي يتطلب قيادة مرنة، استباقية، ومجالس حوكمة فاعلة، وممثلة لأصحاب المصالح؛ لضمان تطوير تصميم الجامعات المستقبلية، وإعادة تقييم الغرض منها؛ والتأكد من أنها تخدم مجتمعاتها.

ويأخذ موضوع الطلبة الدوليين في التعليم العالي حيزًا مهمًا من النقاش، فمن جانب عانت العديد من الجامعات من عدم قدرتها على جذب الطلبة من الدول الأخرى للدراسة فيها عن بعد، إلا أنَّ التوقعات بتقبل الأنظمة المختلفة وسوق العمل لخريجي التعلم عن بعد، يُعدُّ فرصة مواتية للاستفادة منها في هذا الشأن.

كما يتوقع أنَّ يأخذ التعاون بين الجامعات في المجال البحثي حيزًا كبيرًا، حيث يتوقع أن تزداد فرص التعاون بينها، وقد يزداد التوجه لبناء الشراكات مع الجهات الصناعية والمهنية في علاقة تُوَفِّرُ الموارد المالية المطلوبة للجامعات، وفي الوقت ذاته فرصَ تدريب واقعيةً وفعليةً للطلبة، ومن ثَمَّ تحصل الجهات على المواهب التي تبحث عنها مبكرًا، وتوسع من نطاق أبحاثها.

على مؤسسات التعليم العالي التعامل مع تحديات عدة، أبرزها احتمالية فرض سياسات تباعد اجتماعي لا يُعلم متى سيتم إيقافها، فقد يفرض ذلك إعادة تصميم وتأثيث الفصول الدراسية بشكل مرن وآمن، كما أنه قد يتم تقليص الاعتماد على محاضرات المجموعات الكبيرة، واستبدالها باللقاءات عبر التطبيقات الافتراضية، مع تفعيل لقاءات الطلبة عبر مجموعات تعلم أصغر، وفرض سياسات أكثر صرامة تدعم وتحث على التعلم المستقل.

التدريب المهني

تضرر قطاع التعليم والتدريب المهني كثيرًا من جائحة كوفيد – 19، خاصة الدورات/ البرامج العملية، والتي تتطلب ممارسات مباشرة؛ لضمان الحصول على المهارات التي يطمح لإتقانها المتدربون. فقد واجهت المهمات التدريبية في مواقع العمل والمهارات العملية تعثرًا كبيرًا خلال فترة الجائحة، فأنظمة التعلم عن بعد لم تكن معدة في هذا القطاع لاستيعاب حجم وتكلفة هذا التغيير المباغت. إلا أنَّ استجابات مكون هذا القطاع قد تعددت في التعامل مع المعطيات المتغيرة، حيث أثبتت بعض الدراسات في بعض المجالات التدريبية أنَّ التكنولوجيا قد أدت دورًا كبيرًا في هذا المجال عبر توفير بديلٍ مناسبٍ كبرامج المحاكاة. وأصبح من المتوقع أن تؤدي تقنيات الواقع المعزز والافتراضي دورًا مهمًا في إعداد المتدربين وتزويدهم بالمهارات والكفايات التي يتطلبها سوق العمل.

ولمواكبة تأثيرات الرقمنة على الوظائف والمهن في القطاع التدريبي، فلابد من حدوث تحول جذري في المهارات المطلوبة من المدربين، حيث يجب أن يكونوا ذوي كفاءات رقمية حديثة؛ ليتمكنوا من فهم تطبيق التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتقنيات الثلاثية الأبعاد، وتفعيلها في المجال التدريبي. وكذلك الأمر فيما يتعلق بقيادات المؤسسات التعليمية والتدريبية، حيث سيتطلب منهم للتعامل مع المستقبل؛ مستوى جهوزية أعلى، وخطط تعامل مع الطوارئ أكثر عمليةً وحزمًا ودِقة.

عناية خاصة يجب أن تُولى للشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمجالات التدريب المهني والتقني، وقد تأخذ هذه الشراكة مظاهرَ متعددة، منها: المساهمة في توفير المعدات والأدوات الرقمية لمن لا يستطيعون الوصول إليها، والتنسيق في مجال المناهج التدريبية وتطويرها وفقًا للاحتياجات المشتركة، وتوفير الخدمات التقنية؛ لتسهيل الوصول للدورات التدريبية عن بعد.

تدرك الحكومات والشركاء الآخرون أن إعادة تشكيل المهارات وصقلها لدى الأفراد، سيسهم بشكل مباشر في إعادة انتعاش الاقتصاد وإعادة البناء. وعليه، فإن استثمار المؤسسات التعليمية والتدريبية في البنى التحتية أصبح أمرًا لا مفر منه، حيث يجب ضمان توافر الموارد والأجهزة والأدوات والمنصات التعليمية الإلكترونية والاتصال بالإنترنت.

ومن المتوقع أن تزداد أهمية الدراسات المسحية لاحتياجات سوق العمل المحلية، على أن تكون مستمرة

ودقيقة، وتسلط الضوء على مؤشرات ذات مصداقية لتوجيه القطاع التدريبي. وتجدر الإشارة إلى ازدياد أهمية مراجعة هيكلية النظم التعليمية والتدريبية بالشكل الذي يعزز من مرونة النظم وتوجيهها بما يحقق تقليص الفجوة بين المتدربين ومتطلبات سوق العمل.

التعلم المرن والمؤهلات

تشير التوقعات إلى وجود فرصة لتزايد الفجوة في الدخل بين الأفراد عالميًا؛ مما سيعني تعثر قدرة العديد منهم على مواصلة التعليم العالي؛ الأمر الذي قد يشكل تقويضًا لمبدأ "التعلم حق للجميع" في كل الأعمار، ومن دون تمييز. لذلك تتعاظم أهمية توفير مسارات متعددة في النظام التعليمي تضمن توفر فرص التعلم المرن المعتمدة، بحيث يتاح فيها للفرد تطوير ذاته بشكل يسمح للحراك الاجتماعي بأن يأخذ مجراه بعدالة ومساواة.

ويدور النقاش حاليًا حول صعوبة بقاء شهادة التعلم القائمة على الاختبارات التاريخية الشائعة، والموحدة، والقائمة على العمر، وقد يتم التحول إلى التعلم المبني على المجموعات المختلفة الأعمار، والمتشابهة القدرات، مع تنامي دور التعلم غير الرسمي في تطوير قدرات ومهارات الأفراد. وتتزايد احتمالات أن يكون التعلم مدفوعًا من قبل الطلبة أنفسهم؛ وذلك وَفْقًا للعديد من الخيارات المتاحة حاليًا، والتي تتزايد باستمرار، ولا يَلزم أن يقوم التعلم المستقبلي على أساس التفرغ الكامل.

وفي ظل هذه التغييرات، فإنه يتوقع أن تواجه قطاعات التعليم الحكومية تحديًا مما سيفرضه تنامي قوة سوق التعليم الخاص، حيث تزداد التوجهات الداعية إلى تطوير التشريعات والتنظيمات القانونية بما يتيح للقطاع الخاص توفير محتوى تنافسي وأكثر مرونةً يتناسب والمعايير المقرَّة، إلا أن الأمر قد ينطوي على بعض المخاطر المرتبطة بحق الوصول للمعلومات والمساواة. كما يتوقع أن يقع القطاع العام تحت ضغوطات متزايدة للتغير بصورة أسرع من السابق. ويقود هذا التفكير الدعوات المستمرة في إعادة التفكير في التعليم، ومعناه وأهدافه، حيث تفرض سرعة التغيير التكنولوجي – المقترنة بالثورة الصناعية الرابعة – الحاجة إلى تعلم مهارات جديدة بشكل سريع. وعليه، فإن التعلم المرن يوفر للسوق احتياجاتها المتغيرة بصورة أكثر سرعة من نظم التعلم التقليدي، ويعزز ثقافة التعلم مدى الحياة طوال فترة الفرد العملية، حيث يسود اعتقاد عام من قبل أرباب الأعمال أن المؤهلات الأكاديمية وحدها لا تؤهل المتعلم والخريج لوظائف المستقبل، وأنهم بحاجة إلى المزيد من المهارات المناسبة للسوق، خاصة فيما يتعلق بمهارات حل المشكلات، والإبداع، والمرونة، والقيادة، واحترام الآخرين.

لقد فرضت الجائحة تجديد النقاش حول النموذج الأنسب لمنح المؤهلات، خاصة في غياب الامتحانات في بعض القطاعات، مع الحفاظ على نزاهة ومصداقية نظام المؤهلات المعتمد، وضمان الحفاظ على المعايير بمرور الوقت. ويعدُّ هذا الموضوع شائكًا لأسباب عدة، أبرزها أنه عند اعتماد المؤهل من دون الامتحان التقليدي، فإن فرص التحيز غير الواعي قد تزداد؛ مما يؤكد أهمية وضع السياسات المنظمة ومعايير المساءلة الرصينة لتجنب حدوث مثل هذه الممارسات.

التقييم والامتحانات

يعد التقييم التربوي وآليات تطبيق الامتحانات من أكثر الجوانب تأثرًا بجائحة كورونا، ويخطئ من يعتقد أن التقييمات والامتحانات غاياتها قياس مستويات أداء المتعلم فحسب، بل إنها تهدف إلى تحقيق أغراض متعددة، فبالإضافة إلى قياسها مستوى أداء المتعلم في المعارف، والمهارات، والكفايات التي اكتسبها، فإن نتائج التقييم التربوي تدخل أيضًا في مساعدة أصحاب الشأن على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمعلمين واحتياجاتهم، وبمراجعة المناهج والبرامج الدراسية، وبناء وتوزيع الميزانيات، فإنه لا يمكن لامتحان واحد أن يقوم بقياس ذلك كله؛ وبناء عليه، ظهرت مفاهيم التقييم التي تخدم أغراضًا مختلفة تشمل: تقييم التعلم، والتقييم من أجل التعلم، والتقييم بوصفه تعلُّمًا. وقد صار واضحًا أن بعض الدول – خاصة التي تعتمد على الامتحانات العالية الأهمية مصدرًا رئيسًا لقياس تقدم الطلبة – وجدت نفسها في موقف صعب في ظل عدم قدرتها على إقامة الامتحانات بالصورة التقليدية. وقد وفرت الحلول التكنولوجية بدائل مناسبة إلا أن أبرز التحديات التي تواجهها تكمن في تقليل أخطاء القياس، وزيادة صحة الاستنتاجات، وموثوقيتها المستمدة من التقييم نفسه، كما أن العدالة لن تتحقق في بعض الأحيان خاصة في حال عدم توفر الإمكانيات لدى جميع المتعلمين بالتساوي. وبصورة عامة، فإن التقييمات من الممكن أن تساعد في التخفيف من آثار كوفيد – 19، في السنوات قادمة إذا ما تم استعمالها بشكل صحيح، أما في حال التساهل في تقديمها فقد توفر بيانات مضللة عن أداء المتعلمين والنظام التعليمي، وقد تؤدي إلى هدر في استثمار الموارد، وأحيانًا قد تعزز عدم المساواة.

وفي مراجعة للواقع الجديد، تتوجه الأنظار إلى تطوير آليات التقييمات التربوية بما يتناسب والتوجهات المستقبلية، وإعادة النظر في توازن النظام التعليمي بين أهداف التعليم، الكفايات، المعايير المقرة والمنهج المقدَّم. كما أنه لا بد من المقارنة بين نتائج أداء الطلبة، ووضع السياسات والإستراتيجيات المناسبة لسد الفجوة في الإنجاز، والتي شهدها العالم؛ نظرًا لتبعات الجائحة، على أن يكون التركيز على تعويض النقص الحاصل في إتقان المهارات والكفايات، وليس

التركيز على الدرجات فحسب. ولا مانع من خفض سقف التوقعات في المرحلة الحالية، ولكن لا بد من أن يقترن ذلك بخطط وإجراءات تصحيحية في المستقبل القريب لتعويض الفاقد.

وعلى الرغم من أنَّ الجائحة أثبتت أن التقييمات التكوينية قد تميل إلى تضخيم الإنجاز، وخاصة عندما يتم ربطها بالدرجات الممنوحة للطالب، إلا أن التوجهات المستقبلية تؤكد على أهمية الجمع بين التقييمات التكوينية والتجميعية مع إعطاء الأولوية للتقييمات التكوينية، وربط ذلك بالدعوة إلى تقسيم خبرات المنهج إلى خبرات مجزأة أقصر من المعتاد، بحيث يتاح للمعلم فرصة تقديمها وقياسها؛ مما يوفر معلومات مستمرة عن أداء المتعلم.

ولا بد من عدم إغفال ضرورة تسريع تطوير مفاهيم المعلمين عن التقييم وآلياته المناسبة، وكفاءاتهم الرقمية في هذا المجال؛ لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة، وتوفير الدعم اللازم والتدريب والإرشاد المناسبَين لهم، وقد يمتد ذلك إلى أولياء الأمور أيضًا خاصة ذوي المتعلمين الأصغر سنًا.

الخلاصة

لقد أسهمت الجائحة في إطلاق مستقبل جديد سيشهد فيه التعليم والتدريب تغييراتٍ كبيرةً خلال الخمس إلى عشر سنوات القادمة. إذ ستشمل هذه التغييرات ماذا سيتعلم المتعلم، وكيف سيعلمه المعلم، وبأي شكل تنظيمي، وأين سيتعلم، وكيف سيتم اعتماد خبرات تعلُّمِه. ويشير الواقع إلى أن التعليم المدمج، وتضمين التكنولوجيا بشكل أكبر أمر لابد منه في السنوات المقبلة. كما أن التركيز سينصبُّ على نوعية المهارات التي يحتاجها المتعلم، مع التوجه بشكل أكبر إلى التعلم المرن القائم على الكفاءة والتركيز على تطوير القدرات. وسيرتبط بذلك تطوير عمليات إعداد وتمهين المعلمين بما يضمن تحريرهم بشكل أكثر استقلالية، مع إعادة تنظيم آليات المحاسبة، بالشكل الذي يضمن زيادة فرص التعلم الذاتي والإبداع والتعاون بين المعلمين. كما ستتاح الفرصة للأنظمة والمؤسسات التعليمية والتدريبية للاستفادة من فترة الجائحة في توفير فرص تعلم مختلفة لا تحدها التنظيمات والموارد التقليدية؛ مما سيوفر فرصًا لها للتغيير بشكل إيجابي واستباقي.

وفي ظل القناعة التامة بأن فتح المؤسسات التعليمية والتدريبية سيحدث لا محالة، تظل آلية العودة يسودها عدم اليقين؛ مما سيؤثر على آليات التقييم المتبعة، وقد يحتاج المعلمون إلى التركيز بصورة أكبر على التقييم التكويني، مع التخطيط المستمر لوضع البرامج العلاجية والتعويضية استجابة لأي فاقد محتمل.

على الرغم من التوقعات بتزايد التعلم الافتراضي، والذي قد يصبح جزءًا منتظمًا من الروتين اليومي للكثيرين، تظل مسألة الفجوة الرقمية عقبة تواجه العديد من النظم حول العالم، حيث إنَّ المتغيرات التي يتضمنها تحقيق معادلة الإنصاف في التعليم باستخدام التكنولوجيا ما زالت متعددة، منها إمكانية وصول كافة الطلبة إلى الأجهزة التكنولوجية، ومدى الكفاءة الرقمية في تفعيلها والاستفادة منها.

كما تدرك الحكومات والشركاء الآخرون أن إعادة تشكيل المهارات وصقلها لدى الأفراد سيسهم بشكل مباشر في إعادة انتعاش الاقتصاد وإعادة البناء؛ الأمر الذي يعزز من أهمية اعتماد أنماط تعلم مرنة وأكثر تنوعًا، وإعادة التفكير في آليات اعتماد المؤهلات التقليدية.

وختامًا، فقد تكون جائحة كوفيد – 19، هي المحفز للتغيير، إلا أن ذلك التغيير لا يُضمن حدوثُهُ إلا في حال توحيد الرؤى وتوجيه الجهود نحو ذلك، فقد يعيق التغيير المنشود المصالح الخاصة، والخوف من الجديد والمجهول، والخوف من فقدان السيطرة، ولذلك على كل أمة أن تحدد ما إذا كانت ترى الجائحة حادثًا عرضيًا تتعامل معه، وتنتظر زواله؛ لتعود لنفس الممارسات السابقة، أم تستغل الفرصة للتطوير والتجديد والتقدم.

هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين